نسب الفائدة في صناديق الاقراض التنموية

محمد شريف أبو ميسم

يقول علماء الاجتماع ويتفق معهم علماء الادارة –انك اذا أردت أن تعالج مشكلة ما، فعليك أولا أن تعترف بوجود تلك المشكلة، ومن ثم عليك أن تعرفها و تتعرف على أسبابها وعلى تاريخ وكيفية ظهورها حينها تكون قد وصلت الى منتصف الحل.. والاشكالية التي نحن بصددها تتعلق بموضوعة اقتصادية –اجتماعية تقتضي أن نعترف بها أولا بغية مناقشتها والبحث عن الحلول الممكنة لها، هذه الاشكالية تبلورت بشكلها المرحلي عن مجموعة من المتغيرات والتداعيات التي لم تنتظم بشكلها النهائي بعد في المنظومة المجتمعية الجديدة عبر مخاض ما زال المجتمع العراقي يعيش تفاصيله في مرحلته الانتقالية.. وخلاصة الاشكالية الاقتصادية التي نحن بصددها تكمن في –احدى المعوقات التي تواجه الحكومة الحالية للنهوض بواقع الاقتصاد الوطني المتهالك.. فالحكومة تسعى وهذا أمر واضح للعيان للنهوض بهذا الواقع عبر آليات ومنافذ متعددة.. واحدى هذه المنافذ هي نافذة الاقراض التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر قروض مدعومة من قبل وزارة المالية أو وزارة الزراعة أو الصناعة أو وزارات معنية أخرى بغية الارتقاء بواقع القطاع الانتاجي –الزراعي والصناعي –الا ان تفاعل السواد الأعظم من المستهدفين بتلك القروض – وخصوصا الفلاحين والمزارعين منهم وأصحاب الحرف الصغيرة في المحافظات وفي الأقضية والنواحي التابعة لها –مازال ضعيفا الى الحد الذي يجعل من تلك المنافذ التنموية ليست ذات جدوى أمام حجم التردي الذي تعانيه القطاعات الانتاجية وأمام المبالغ المرصودة التي يراد بها اشراك القاعدة العريضة من العاملين في هذه القطاعات بعملية اعادة النشاط للفعاليات الانتاجية.. وأحد أهم الأسباب الرئيسية والجوهرية في هذا التلكؤ هو مفهوم (نسبة الفائدة) في الاقراض، والذي تعده الغالبية العظمى من المستهدفين بعملية الاقراض أمرا غير شرعي (ربوي) وفق تعاليم الشريعة الاسلامية الأمر الذي يمنع قطاعا كبيرا من المستحقين لهذه القروض من التفاعل مع هذه المنافذ الاقراضية وبالتالي استمرار حالة التردي في الاقتصاد الكلي حيث تشكل المشاريع الانتاجية الصغيرة والمتوسطة في القطاعين الزراعي والصناعي الجزء الأكبر من المشاريع الانتاجية – ان الاعتراف بهذه الحقيقة الملموسة على أرض الواقع يعد أمرا جوهريا باتجاه معالجتها.. فجميع القروض التي تمنح من خلال صناديق الاقراض المتنوعة هذه تستقطع منها نسبة رمزية تتراوح مابين ١- ٥٪ تبعا لنوع القرض وغرضه وتبعا للجهة المانحة للقرض، وفي الغالب فان هذه النسبة لاتغطي حتى الكلف الادارية للقرض، ولكنها وضعت تحت مفهوم (نسبة الفائدة).. واذا تتبعنا نشاطات فروع المصارف المتخصصة في المحافظات ونشاطات المديريات التابعة لبعض الوزارات التي تعمل بهذه الصناديق في المحافظات وفي الأقضية والنواحي، نجد ان الغالبية منها لم تستطع انفاق المخصص لها بسبب هذه الاشكالية وباعتراف القائمين عليها.. اذن ماهو الحل؟.. هل ينبغي تغيير مفهوم (نسبة الفائدة)؟ أم ينبغي تكثيف الجهود حتى يعلم الجميع وتحديدا الجمهور المستهدف والمعني بهذه القروض –ان نسبة الفائدة هذه ليست ربحية –وهي ليست كذلك فنسبة الفائدة في علم الاقتصاد المصرفي هي الحافز الذي تقدمه المؤسسات المصرفية لكي يقوم الناس على ادخار رأس المال الذي يحتاجه المجتمع، وهي أيضا الحافز الذي تعمل على أساسه المؤسسات المصرفية في اعادة استثمار رأس المال الذي يستهدف التنمية الاقتصادية عبر القروض الممنوحة، وهذا الأمر لا ينطبق على القروض الممنوحة عبرهذه الصناديق التي نحن بصددها، لانها في الغالب مدعومة من الوزارات التي تقوم بتقديم هذه القروض بتوجيه من الدولة عبر المنافذ المتعددة والتي ربما تكون المصارف المتخصصة واحدة من تلك المنافذ وليست النافذة الوحيدة التي تمر من خلالها تلك القروض.. واذا كانت الوزارات وبتوجيه من الحكومة ملتزمة بدفع نسبة من الفائدة الى المصارف المتخصصة بغية دعم هذه الصناديق التنموية، فان هذا الأمر يعود الى وظيفة الحكومة التي من المفترض ان يعيها الجمهور..فهي الوصي على أموال الشعب ومن واجبها النهوض بالواقع الاقتصادي مثلما هو واجبها في مكافحة الفقر والبطالة، وان الفائدة المتأخرة على هذه القروض هي بمثابة الزام اجرائي بغية ضمان اعادة المبالغ الممنوحة في وقتها المحدد لاعادة استثمارها وان الظروف الطارئة التي يمكن أن يتعرض لها المستلف من الممكن معالجتها عبر تسويات ينظمها القانون.. ان تغيير مفهوم (نسبة الفائدة) الى مفهوم آخر كأن يسمى (رسوم خدمة) أو (تكاليف خدمة) أو أي شيء من هذا القبيل هو الأمر الأقرب الى الحل في موضوعة قروض الصناديق التنموية هذه، وهذا الأمر لا يتطلب تغييرا كبيراً في التشريعات القانونية، خاصة وان مشاريع القروض والصناديق هذه التي تتبناها الوزارات هي مشاريع وصناديق مستقلة في تشريعاتها عن تشريعات العمل المصرفي وان كانت الآليات المرتبطة منها بالمصارف المتخصصة هي آليات مصرفية، الا انها تبقى مستقلة عن طبيعة العمل المصرفي ولا تعدو أن تكون مشاريع مرحلية أملتها ظروف الاقتصاد الوطني المتداعي، والتي سرعان ما سيتم الاستغناء عنها بعد تحقيق الأهداف التي أقيمت من أجلها، فمشاريع الاقراض التي تتبناها وزارة الصناعة عبر المصرف الصناعي أو بالتعاون مع وزارة المالية ومشاريع الاقراض الزراعي مثل – صندوق قروض صغار الفلاحين والمزارعين الذي تتبناه وزارة الزراعة بالتعاون مع المصرف الزراعي مع مشروع الصناديق الزراعية المتخصصة ومشاريع الاقراض التي تقوم بها وزارة العمل أو تلك التي تتبناها مجالس المحافظات بدعم من وزارة المالية هي مشاريع بمجموعها تستهدف النهوض بالواقع الاقتصادي عبر تفعيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للقضاء على البطالة والفقر باتجاه تفعيل دوران عجلة الاقتصاد الوطني، بيد ان هذه المشاريع وبحكم المؤكد لن تبقى مدعومة الى ما لا نهاية وقد يستمر العمل بواحد أو أكثر من هذه المشاريع اذا ما سجلت نجاحات مميزة واقتضت الضرورة استمرار العمل به تبعا لحركة الواقع الاقتصادي، ولكن الواقع الآن يشير الى استقلالية التشريعات التي تنظم العمل بهذه المشاريع عبر التشريعات المصرفية.. فعمل المصارف الحكومية المتخصصة ينظمه قانون المصارف العراقية رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وقانون الشركات وتعليمات البنك المركزي العراقي بينما تعمل هذه الصناديق ومشاريع الاقراض التي تتبناها الوزارات الحكومية بتعليمات تضعها الوزارات المعنية والمسؤولة عن هذه الصناديق وتبقى هذه التعليمات مرتبطة بمرحلية وجود هذه الصناديق، وهذا ما يدفعنا للاعتقاد بسهولة تغيير مفهوم (نسبة الفائدة) من بين المفاهيم المستخدمة في تنفيذ آليات الاقراض لهذه المشاريع والصناديق الى مفهوم آخر دون الوقوع بالتبعات والملابسات القانونية الى حد ما.. حيث ان نسبة الفائدة في آليات عمل هذه الصناديق ومشاريع الاقراض المدعومة لاتشير الى المعنى المصرفي قدر اشارتها الى الكلف والنفقات الادارية التي يتم بمقتضاها تقديم هذه القروض بخلاف المفهوم الاقتصادي للفائدة المصرفية الذي ينسحب الى دلالات تشير الى عائد عنصر رأس المال حيث انها أي (الفائدة): السعر المدفوع على استخدام رأس المال والتي تحدده العلاقة بين رأس المال والطلب عليه.. في حين اننا هنا أمام معروض كبير من رأس المال وليس هنالك طلب عليه!

في الهم الاقتصادي

حلم المدينة التجارية في بغداد

حسام الساموك

تناقلت الأنباء في الوسط التجاري،اعتزام جهات حكومية العمل على انشاء مشروع عملاق لمدينة تجارية على الأرض المخصصة لمعرض بغداد الدولي،تضم سوقا ضخمة متعددة الأغراض،تستوعب العديد من أنشطة التبادلات التجارية والمصرفية،تمهيدا لوضع تقاليد تجعل من بغداد مركزا تجاريا عالميا،بدعوة الشركات الأستثمارية لأعداد تصاميم للنهوض بمشروع السوق والعمل على انجازه وفق أحدث الطرز المتبعة في العالم. ولاشك أن مثل هذا المشروع له ما يعزز ضرورته في طريق السعي الدؤوب لاستئناف الفعالية الأقتصادية المتلكئة،بكل قنواتها،لكن السؤال الذي يفرض نفسه بألحاح متزايد: ما هي الخطوات التي تنوي وزارة التجارة،الناهضة بالفكرة انجازها في سبيل تحويل الحلم الى حقيقة، نتفق جميعا على انها ليست مستحيلة. لقد (منّينا) أنفسنا بمشروعات كان لها أن تدفع تصوراتنا للحلم الى مراحل متقدمة من الحقيقة،بدءاً من مشروع مطار النجف المتواضع الذي شيدت مقابله أكبر المطارات العملاقة في العالم،مرورا بمشروع المليون وحدة سكنية التي لم ينجز منها طيلة أربع سنوات أو يزيد عشرات غير مكتملة من الوحدات بالغة التواضع،فالمصفى العملاق بالناصرية ومثيله في البصرة اللذين لن يكونا في واقع الأمر الاّ تصورات نظرية لاتتجاوز سطورا تبشر بهما لتركن في احد الأدراج المهملة،ولانغفل هنا البرج الهائل للبنك المركزي في البصرة والذي يضم في احدى طبقاته،قاعة كبرى لسوق أوراق مالية منتظر افتتاحه في ثغر العراق الذي أغفل بسمته،ولا نود أحراج المعنيين بمشروع ميناء البصرة الدولي المنتظر. الاشكال الذي تربص بنا على الدوام،أنّ المسؤولين في الوزارات والمحافظات على السواء،ينسون أو يتناسون،أن تعهداتهم ووعودهم بالرغم من امكانية تحققها،لاتشكل أي التزام لهم تجاه أنفسهم أولاً وقبل كل شئ،ممّا يحفزنا أن نقترح على وزير التجارة مثلا،الألتزام ببرنامج زمني ليتحقق مشروعه الذي سيجد من يشد ازره في انجازه من قبل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص على السواء،لما تعدتلك الجهات مشروع المدينة التجارية معلما رائدا وداعما فعالا لنهوض أكيد في التداولات الأقتصادية المتنوعة. ان المباشرة بمدينة تجارية مرموقة في بغداد،لابدّ أن يشكل سعيا جادا لتطوير آليات العمل التجاري بكل حلقاته، وبما يضمه من معارض منتجات ومحطات تسويق ومرافق نقل واتصالات متنوعة،فضلا عن مؤسسات مصرفية مختلفة النشاطات وملاحق عديدة أخرى تخدم تكامل الخدمات للمشروع العملاق، ليغدو المشروع الحلم محطة واعدة لتطور التجاذبات وتنفيذ الصفقات وحلقات التفاوض والتبادل التجاري المعاصر.

> الاشكال الذي تربّص بنا على الدوام ،أنّ المسؤولين في الوزارات والمحافظات على السواء ،ينسون أو يتناسون ،أن تعهداتهم ووعودهم بالرغم من امكانية تحققها ،لاتشكل أي التزام لهم تجاه أنفسهم أولا وقبل كل شئ ،ممّا يحفزنا أن نقترح على وزير التجارة مثلا ،الألتزام ببرنامج زمني ليتحقق مشروعه الذي سيجد من يشد ازره في انجازه

بسبب ارتفاع أسعار الغذاء.. الامم المتحدة تحذر من طوفان صامت

بغداد / وكالات

حذرت الامم المتحدة يوم الثلاثاء من ان ارتفاع اسعار الغذاء اطلق "طوفانا صامتا" يهدد ١٠٠ مليون شخص وقالت جماعات مساعدات ان المنتجين سيزيدون الامور سوءا اذا قيدوا الصادرات.

وقال رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون ان بريطانيا ستسعى لادخال تغييرات في اهداف الاتحاد الاوروبي بشأن الوقود الحيوي اذا اتضح ان زراعة محاصيل لانتاج الوقود امر يسبب رفع اسعار الغذاء. وجاء ذلك بعد يوم من اعلان الكتلة الاوروبية تمسكها بخططها لزيادة استخدام الوقود الحيوي.

وقال برنامج الغذاء العالمي الذي شاركت رئيسته جوزيت شيران في اجتماع خبراء دعا اليه براون يوم الثلاثاء لبحث الازمة ان "طوفانا صامتا" يهدد باغراق اكثر من ١٠٠ مليون شخص في الجوع في كل القارات.

وقالت شيران قبل الاجتماع "هذا هو الوجه الجديد للجوع.. ملايين الناس لم يكونوا في فئة الجوع الملح قبل ستة اشهر مضت لكنهم اصبحوا الان (في تلك الفئة)."

ووقعت اعمال شغب في دول اسيوية وافريقية عقب الزيادات الحادة في اسعار المواد الغذائية التي نتجت عن عوامل كثيرة منها ارتفاع سعر الوقود والطقس غير المواتي وارتفاع مستوى الدخول القابلة للانفاق مما عزز الطلب الاستهلاكي إضافة الى تحويل الاراضي لزراعة محاصيل تستخدم في انتاج الوقود الحيوي.

وزاد سعر الارز من تايلاند وهي الدولة المصدرة الاولى في العالم الى اكثر من المثلين هذا العام. وفرضت دول كبرى في تصدير الغذاء مثل اندونيسيا وقازاخستان ومصر وكمبوديا قيودا على صادرات الاغذية لتأمين الامدادات.

وقالت شيران "العالم يستهلك اكثر مما ينتج على مدى الاعوام الثلاثة الماضية ولذلك تراجعت المخزونات."

ويعني ارتفاع الاسعار نقص المال اللازم لبرنامج الغذاء العالمي لشراء غذاء لمن يقدم لهم المساعدة. وقلص البرنامج بالفعل خطط التغذية المدرسية في طاجيكستان وكينيا وكمبوديا.

وقدر البرنامج العام الماضي انه سيحتاج ٢,٩ مليار دولار في ٢٠٠٨ لتغطية احتياجاته. وتقول شيران ان البرنامج يحتاج الان الى رفع هذا المبلغ بمقدار الربع بسبب الزيادة في اسعار المواد الاساسية مثل القمح والذرة والارز.

وتعهدت بريطانيا بتقديم ٩٠٠ مليون دولار لمساعدة البرنامج في التصدي للمشاكل الملحة واثار براون مزيدا من الشكوك بشأن حكمة استخدام المحاصيل للمساعدة في انتاج الوقود.

وقال بعد يوم من اعلان الاتحاد الاوروبي تمسكه بهدفه استخلاص عشرة بالمئة من وقود وسائل النقل البرية من محاصيل ومخلفات زراعية بحلول عام ٢٠٢٠ "اذا أظهرت دراستنا في بريطانيا الحاجة لتغيير التوجه سنضغط أيضا لأجل تغيير أهداف الوقود الحيوي في الاتحاد الاوروبي."

وقال وزير الزراعة الياباني ماساتوشي واكاباياشي ان طوكيو ستقترح ان تحدد منظمة التجارة العالمية لوائح واضحة للقيود على صادرات الغذاء التي تفرضها الدول المنتجة.

وذكر واكاباياشي حسب نص ردوده في مؤتمر صحافي نشرت بموقع الوزارة على الانترنت ان طوكيو تريد من منظمة التجارة آلية لمستوردي الغذاء مثل اليابان تتيح لهم اعطاء الرأي حين اخطارهم بشأن قيود من دولة مصدرة.

وقال راجات ناج العضو المنتدب لبنك التنمية الاسيوي ان عصر الغذاء الرخيص انتهى. وحث الحكومات الاسيوية على عدم تشويه الاسواق بالقيود على التصدير وان تلجأ بدلا من ذلك الى اجراءات مالية لمساعدة الفقراء.

وقال الامين العام للامم المتحدة بان جي مون ان ارتفاع اسعار الغذاء يهدد بمحو ما أحرز من تقدم في الحد من الفقر.

وقال سلفه كوفي عنان ان التغير المناخي يفاقم ازمة الغذاء العالمي وان دولا فقيرة كثيرة قد تواجه بداية " كوارث جوع كبيرة".

واضاف للصحافيين في جنيف "الفقراء يتحملون الوطأة وهم الاقل مساهمة في التغير المناخي. الملوث يجب ان يدفع الثمن."

وقال "التغير المناخي تهديد شامل.. تهديد لصحتنا ولامننا ولاستقرارنا السياسي والتماسك الاجتماعي."

واضاف ان الجفاف الشديد في استراليا وهي من سلال الخبز الرئيسية في العالم ادى الى ضعف المحاصيل وساهم في الارتفاع الجامح في اسعار الغذاء وهدد قدرة العالم على تغذية ملايين الناس الجوعى.

وقال "ربما نشهد بالفعل بداية كوارث جوع كبيرة" مشيرا الى اعمال عنف في هايتي والفلبين ومصر في الاسابيع القليلة الماضية.

ويرأس عنان التحالف من اجل ثورة خضراء في افريقيا وهو شراكة ذات قيادة افريقية تعمل على تعزيز الانتاج الزراعي والدخل لصغار المزارعين.

ويرأس عنان ايضا المنتدى الانساني العالمي ومقره جنيف الذي سيعقد اولى اجتماعاته السنوية يومي ٢٤ و٢٥ حزيران تحت عنوان "الوجه الانساني للتغير المناخي".

انخفاض صادرات النفط في كركوك وارتفاعها في البصرة

بغداد / وكالات – قالت وزارة النفط يوم الثلاثاء إن صادرات البلاد انخفضت قليلا في اذار الماضي إلى ١,٩١٨ مليون برميل في اليوم من ١,٩٣٥ مليون برميل يوميا في شباط وأن الصادرات لم تتأثر في ما يبدو بالقتال الذي دار في منطقة البصرة مركز النفط الرئيسي في جنوب البلاد.

وعزت الوزارة انخفاض الصادرات الى هبوط الشحنات من خام كركوك المستخرج من شمال البلاد بينما ارتفعت الصادرات من البصرة قليلا برغم القتال العنيف الذي دار في الاسبوع الاخير من الشهر.

وكان العراق تمكن من رفع الانتاج الى مستواه قبل الحرب بضخ نحو ٢,٥ مليون برميل يوميا في آذار تم تصدير أغلبها للخارج.

وتسببت عمليات تخريب ومشاكل فنية في تعطل الصادرات الشمالية معظم الوقت منذ غزو العراق عام ٢٠٠٣ حتى منتصف العام الماضي.

وقالت الوزارة ان الصادرات من الحقول الشمالية في كركوك بلغت نحو ٣٢٠ ألف برميل يوميا انخفاضا من ٣٥٠ ألفا في شباط. وزادت الصادرات من الحقول الجنوبية ١٣ ألف برميل يوميا الى ١,٥٩٨ مليون.

العراق قد يلغي اتفاقات نفطية ما لم توقع بحلول حزيران

بغداد /وكالات قال حسين الشهرستاني وزير النفط يوم الثلاثاء ان العراق قد يلغي اتفاقات خدمات نفطية مع شركات النفط الكبرى اذا لم توقع العقود بحلول حزيران. ويتفاوض العراق على خمسة عقود قصيرة الاجل لتقديم خدمات حقول نفطية قيمة كل منها نحو ٥٠٠ مليون دولار، تهدف الى تعزيز انتاجه نحو ٢٥ في المئة. وكان البلد العضو في منظمة أوبك يأمل في توقيع العقود في اذار. وأبلغ الشهرستاني الصحفيين "حزيران موعد متأخر قليلا واذا لم يكونوا مستعدين بحلول ذلك الوقت فقد لا نحتاج حقيقة الى عقود خدمة فنية .. قد نلغيها ما لم توقع قريبا." وتتفاوض بي.بي وروويال داتش شل واكسون موبيل على اتفاق لكل منها. وتجري شل مفاوضات على اتفاق اخر بالاشتراك مع بي.اتش.بي.بيليتون في حين تعمل شيفرون وتوتال معا على اتفاق خامس.ومن شأن كل اتفاق أن يعزز الانتاج العراقي نحو ١٠٠ ألف برميل يوميا. لكن الوزير أوضح أن العراق يحرز تقدما في الحقول معتمدا على نفسه، وكلما استغرق توقيع العقود وقتا أطول كان من الصعب على الشركات الكبرى أن تنتج ١٠٠ ألف برميل يوميا اضافية من كل حقل. وألقى باللوم في تأخر التوقيع على شركات النفط التي قال انها قلقة بشأن الية السداد بكميات من النفط عن طريق صندوق تنمية العراق. وأضاف أن العراق يريد بدء سريان عقود تطوير طويلة الاجل سيطرحها في جولة أولى هذا الصيف من منتصف العام القادم.ورفض الادلاء بمدة العقود أو مزيد من التفاصيل بشأن السداد. وأضاف أن شروط العقد سترتكز على عقود الخدمة نظرا لانعدام المخاطرة عند تطوير حقول منتجة بالفعل. وتخص العقود حقول النفط العملاقة المنتجة بالفعل في جنوب البلاد وفي الشمال حول كركوك. وقال الشهرستاني ان قائمة الحقول المطروحة لم تنجز بعد. وقال الوزير ان جولتين ثانية وثالثة قد تعقدان العام القادم. وقال ان نوع العقود لم يتحدد بعد لكنها قد تشمل رسوم امتياز بنسبة ١٢,٥ في المئة وضريبة ايرادات نفطية استثنائية. وأوضح الوزير أن العراق استبعد من المنافسة في الجولة الاولى الشركات التي أبرمت اتفاقات نفطية مع حكومة كردستان. وقال "أي شركة تخالف القوانين العراقية لن تتأهل للعقود .. الكمبيوتر سيستبعدها تلقائيا .. لقد أبلغنا الشركات مسبقا."

وتقول بغداد ان صفقات النفط االكردستانية غير قانونية. وقال الشهرستاني ان حكومة كردستانية لم تمنح حقول النفط في جولة عطاءات ومن ثم يفتقر ارساء العقود الى الشفافية. ومضى يقول ان أربعة عقود نفطية وقعت ابان حكم النظام السابق سوف تحترم لكن سيعاد التفاوض على شروط جميع الاتفاقات. وقال ان أحد هذه الاتفاقات أبرم مع شركة النفط الوطنية الصينية ويخص حقل نفط الاحدب. والتقى مسؤولون عراقيون وصينيون لاعادة التفاوض بشأن العقد وتوقعوا اتمام ذلك قريبا. وكانت الصين اتفقت قبل حرب العراق عام ٢٠٠٣ على صفقة بقيمة ٧٠٠ مليون دولار مع حكومة صدام حسين لاستغلال الحقل. وقال الشهرستاني ان من المهم اعادة التفاوض بشأن الاتفاقات لضمان انسجامها مع مسودة قانون النفط العراقي التي أقرتها الحكومة في شباط الماضي. وتخص الاتفاقات الثلاث الاخرى عقود خدمات نفطية. واستبعد الشهرستاني أن ترغب الشركات صاحبة هذه الاتفاقات في المضي قدما نظرا لانها أبرمت عندما كانت الخدمات النفطية أرخص كثيرا.